"نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة 2030:في العراق"

رئيس أبحاث اقدم
هناء صلاح احمد الجنابي
وزارة التخطيط /العراق
Hanaa_hf2@yahoo.com

الاستاذ الدكتور
كريم سالم حسين الغالبي
جامعة القادسية / العراق
kareem_sa62@yahoo.com

الملخص

ان الاستدامة هي فلسفة لرؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية ونشاطات اقتصادية وانماط انتاجية واستهلاكية وتقنيات تعمل على استدامة البيئة وتمكين الجيل الحالي وتحسين حياته وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة .

تأتي خطة التنمية المستدامة 2030 لاستكمال مسيرة الاهداف الانمائية للالفية وانجاز ما لم يتحقق في اطارها ، وهي خطة طموحة شاملة لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والاهمية تضم اهداف وغايات عالمية تشمل العالم اجمع ببلدانه المتقدمة والنامية على حد سواء وهي متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين ابعاد التنمية المستدامة الثلاثة وتقوم على احداث التحول خالٍ من الفقر والجوع والمرض والعوز ، عالم يسود كافة ارجاءه احترام حقوق الانسان وكرامته وسيادة القانون والعدالة وعدم التمييز ، وانطلاقاً من اهمية التخطيط في بناء المجتمعات ووضع حلول واقعية للتحديات نحن بحاجة ماسة الى رؤية استراتيجية متكاملة تتناول الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، يشارك في اعدادها القطاع الخاص والمجتمع المدني والاكاديميين اضافة الى ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة كي تكون خارطة طريق في مسيرة تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 في العراق ، لاسيما وانما العراق لازال يخطو خطواته الثقيلة في سعيه الحثيث نحو تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة وان واقع الحال يشير الى وجود عوائق وتحديات اوجدتها ظروف مختلفة كانت سبباً وراء تراجع المؤشرات الخاصة بهذه التنمية وعليه تأتي هذه الورقة لتحديد مسار هذه الاستراتيجية من حيث الرؤية والاهداف والمحاور اولاً ومن ثم تحديد السبل والاجراءات الكفيلة بإنجاز محور التنمية الاقتصادية والنمو برؤية مستقبلية ثانياً لأهميته وارتباطاته الوثيقة بالمحاور الاخرى بعد التعرف على واقع حال مؤشرات الاستدامة في العراق .

ان وضع استراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق باتت ضرورة ملحة للخروج من مأزق الارتجالية في صنع القرار الاقتصادي ،استراتيجية شاملة وفاعلة في ادارة وتنظيم الاقتصاد الوطني وتخليصه من السمة الريعية وتفعيل دور الشراكة مع القطاع الخاص ، ووضع الخطط

والبرامج التي من شأنها تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية من أجل تنويع مصادر الدخل والثروة ، في ظل توافر الارادة السياسية والمصداقية والشفافية في صنع القرار الاقتصادي والبيئي ، ان أي اصلاح اقتصادي يجب ان يسبقه اصلاح سياسي وحرب حقيقية على الفساد الاداري والمالي لأنه بوجودهما لن تتمكن من تمرير أي سياسة تنموية مستدامة . نأمل ان تجد هذه الافكار الواردة في محتوى الورقة فرصتها في التطبيق .